Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1):665-683
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.36

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475 - E-ISSN 3079-8167

Evaluating the Effectiveness of Development Strategies and Plans in poverty Reduction in Iraq*

Zahraa Ibrahim Kadum[(1)], Qusay Abdoud Al Jabri[(2)]
Al-Mustansiriya University - College of Management and Economics[(1),(2)]
(1) ambitiouszoza1997@gmail.com (2) qaljabery@uomustansiriyah.edu.iq

Key words:
Poverty, Iraq, Development Plans.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	25 ***Jun***. 2025
Accepted	13 ***Jul***. 2025
Avaliabble online	31 ***Dec***. 2025

© 2025 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Zahraa Ibrahim Kadum
Al-Mustansiriya University

Abstract:
Poverty is one of the most pressing challenges facing economic and social development in Iraq, despite the adoption of various strategies and development plans aimed at reducing it. This research aims to evaluate the effectiveness of these strategies in poverty Reduction during the period from 2007 to 2023 by analyzing official data and indicators, with a focus on poverty rates, the poverty gap, and the severity of poverty at the governorates level. The study adopts an analytical inductive methodology based on national statistical surveys. The findings reveal a decrease in the poverty rate from 22.4% to 17.5%; however, the poverty gap and severity indicators showed significant disparities, indicating the limited impact of the adopted strategies—especially in the context of ongoing economic and security challenges, as well as weak implementation mechanisms. The study concludes that the success of development strategies in reducing poverty requires a restructuring based on realistic and flexible foundations, the adoption of a comprehensive developmental approach that accounts for multidimensional poverty, and enhanced targeting of the most vulnerable groups.

*The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1): 665-683
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.36

تقييم فاعلية الاستراتيجيات والخطط التنموية في التخفيف من الفقر في العراق*

الباحثة: زهراء ابراهيم كاظم **أ.د. قصي عبود فرج الجابري**
الجامعة المستنصرية – كلية الإدارة والاقتصاد **الجامعة المستنصرية – كلية الإدارة والاقتصاد**
ambitiouszoza1997@gmail.com qaljabery@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى تقييم مدى فاعلية التخفيف من الفقر خلال المدة (2007–2023)، عن طريق تحليل البيانات والمؤشرات الرسمية المعتمدة، والتركيز على نسبة الفقر وفجوته وشدته على مستوى المحافظات، واعتمد البحث على المنهج التحليلي الاستقرائي، مستندًا إلى المسوح الإحصائية الوطنية، وقد أظهرت النتائج انخفاضًا في نسبة الفقر من 22.4% إلى 17.5%، إلا أن مؤشرَي فجوة الفقر وشدته شهدا تباينًا ملحوظًا، مما يشير إلى محدودية تأثير الاستراتيجيات المعتمدة، خصوصا في ظل التحديات الاقتصادية والامنية، وضعف آليات التنفيذ. وتوصل البحث إلى أن نجاح الاستراتيجيات التنموية في الحد من الفقر يتطلب إعادة هيكلتها على أسس واقعية ومرنة، وتبني نهج تنموي شامل يأخذ بنظر الاعتبار الفقر متعدد الأبعاد مع تعزيز الاستهداف للفئات الأشد فقرًا، واهم توصية يتضمنها البحث هي اعادة هيكلة الاستراتيجيات التنموية لمكافحة الفقر من خلال اعتماد نهج تشاركي يدمج مختلف الفاعلين (الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص) مع وضع اليات متابعة وتقييم مستمرة لقياس الاثر الفعلي للبرامج.

الكلمات المفتاحية: الفقر، العراق، الخطط التنموية.

المقدمة:

يُعد الفقر من ابرز التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة لما له من اثار اقتصادية واجتماعية تعيق جهود التنمية، وقد أولت الدول ولا سيما النامية منها اهتماماً متزايداً لمكافحة الفقر، وتُظهر التجارب الدولية ان نجاح السياسات التنموية في التخفيف من ظاهرة الفقر يرتبط بمدى شمولها للفئات الاكثر فقراً.

وفي العراق تفاقمت ظاهرة الفقر بعد عام 2003 نتيجة سلسلة من التحولات السياسية والاقتصادية، حيث اتجهت الحكومة نحو تبني اقتصاد السوق ضمن برامج اصلاح اقتصادي ، الا ان غياب الرؤية التنموية المتكاملة ادى الى تزايد معدلات الفقر واتساع الفجوة بين الطبقات دفع الى تبني الحكومة استراتيجيات وخطط تنموية متعددة بهدف التخفيف من الفقر وتحسين الظروف المعيشية للفئات الفقيرة، لذلك سوف يتناول هذا البحث واقع الفقر في العراق في ضوء الاستراتيجيات التنموية المعتمدة ومدى تأثيرها في تخفيف من مؤشرات الفقر ورفع مستوى العدالة الاجتماعية.

مشكلة البحث:

رغم تبني العراق الاستراتيجيات والخطط التنموية التي تهدف الى الحد من الفقر، الا ان معدلاته لا تزال مرتفعة، الامر الذي يثير تساؤلات متعددة بشأن مضمون تلك الاستراتيجيات واليات تنفيذها، ومن هنا يطرح البحث الاسئلة الاتية:

1. ما مدى فاعلية تلك الاستراتيجيات وخطط التنمية في التخفيف من حدة الفقر؟

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

2. ما مدى التقدم في تنفيذ الاستراتيجيات؟
3. ما العوائق الهيكلية والمؤسساتية التي حدّت من فاعلية هذه السياسات؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان كلما زادت فاعلية تنفيذ الاستراتيجيات التنموية ووضوح اليات الاستهداف، انخفضت معدلات الفقر وتحسنت مؤشرات العدالة الاجتماعية في العراق خلال المدة (2007-2023).

هدف البحث:

- اعطاء تصور عن واقع الفقر في العراق واسبابه.
- تقييم الاستراتيجيات الحكومية في الحد من ظاهرة الفقر.
- تحليل فاعلية الاستراتيجيات والخطط التنموية في التخفيف من معدلات الفقر وتحسين مستوى المعيشة في العراق.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: يركز البحث على الفترة الممتدة من عام 2007 الى عام 2023، وهي المرحلة التي شهدت تطبيق الاستراتيجيات الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق.
الحدود المكانية: يتناول البحث واقع الفقر في العراق.

منهجية البحث:

يستند البحث لى المنهج الاستقرائي في تحليل البيانات والمؤشرات الاحصائية لواقع الفقر في العراق للوصول الى استنتاجات موضوعية حول اسبابه وسبل معالجته.

هيكلية البحث:

قسم البحث الى ثلاثة محاور اذ تضمن المحور الاول: الاول الاطار النظري للفقر، اما المحور الثاني: واقع الفقر في العراق، اما المحور الثالث اختص بتحليل مؤشر نسبة الفقر في العراق.

المحور الاول: ظاهرة الفقر- دلالات مفاهيمية وأطر نظرية

اولا: مفهـــوم الفقـــــر:

يختلف مفهوم الفقر بأختلاف البلدان والثقافات والازمنة ولا يوجد اتفاق دولي حول تعريف الفقر نظراً لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر عليه ، الا ان هناك اتفاق بوجود ارتباط بين الفقر والإشباع من الحاجات الاساسية المادية وغير المادية ، وعليه فهناك اتفاق حول مفهوم الفقر على انه حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء ، كما ونوعاً ، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني ، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات المرضية كالمرض والاعاقة والبطالة وغيرها **(سردار، 2015 :27)** فالفقر ، مفهوم ديناميكي ، يرتبط بنقص الموارد ، وانخفاض القدرات ، والافتقار الى رأس المال المادي والبشري ، وتباين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، كما يعرف بانه انخفاض الدخل أو الانفاق على الحد الأدنى لمستويات المعيشة أو هو حالة من النقص المادي الذي يترجم بصفة عامة بمستوى الدخل النقدي**(رحيم ،2023 :276)**، ومن بين التعريفات الاتية:

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1): 665-683
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.36

ويعرف (ادم سمث) الفقر بأنه " عدم القدرة على شراء الضروريات التي تطلبها الطبيعة او العرف ولان سميث ذكر العرف اذن هو يتحدث عن النسبية في المفهوم وليس الصيغة المطلقة فالأعراف والتقاليد كما هو معلوم تختلف ما بين المجتمعات والازمان،(**Davis, Martine,2014:7).**

كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على انه "إبعاد فئات معينة من المجتمع وتوصف هذه الفئات على انها محتاجة وفقيرة وبنفس الوقت محرومة، وهذه الفئات تشمل كل من العاطلين والايتام والمسنين والافراد الذين يكون دخلهم منخفض.**(النجفي و احمد،42:2008).** يعرف الفقر بأنه حالة من الحرمان المادي التي تتجلى اهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء ، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى ، وفقدان الاحتياط او الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والبطالة والازمات **(باقر، 1:1996)**

ويمكن تصنيف الفقر الى الانواع التالية: (غناوي،16،2019)

- **الفقر المطلقAbsolute Poverty:** والذي عرفته منظمة الامم المتحدة بانه تلك الحالة التي تتسم بالحرمان الشديد من الاحتياجات الانسانية الاساسية وغير الاساسية التي تشتمل على الغذاء والماء الصالح للشرب والصرف الصحي والصحة والمسكن والتعليم.
- **الفقر النسبيRelative Poverty:** هو النقص في الثروة المادية او الدخل الذي يؤدي الى عدم القدرة على اشباع الحاجات الاساسية والى تدني مستوى المعيشة ونوعية الحياة وخصائص وقدرات الافراد والجماعات داخل المجتمع وهنا يأخذ الفقر بعدا ثقافيا واجتماعيا وسياسيا، ويظهر بصورة اكثر وضوحا في الدول المتقدمة.**(عجمية واخرون،151:2013)**
- **الفقر المدقعAbject Poverty:** هو الفقر المتمثل بانخفاض مستوى الدخل الذي لا يستطيع عنده الفرد الانفاق على المواد الغذائية الاساسية ومن ثم يعاني الفقير من امراض سوء التغذية وحسب تقديرات البنك الدولي ان مستوى الدخل الذي يقل عن دولار يوميا للفرد يعد فقيرا ضمن الفقر المدقع.**(فرج،404:2017)**
- **الفقر الدائم Permanent Poverty:** هو فقر هيكلي يتطلب التخلص منه احداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي.
- **الفقر المؤقتTemporary Poverty:** هو الفقر الذي ينجم عن ازمة اقتصادية او عسكرية او سياسية عابرة او ناتج عن الكوارث الطبيعية وهو عادة ما يمكن تجاوزه بالتكافل والتضامن الشعبي والدولي.**(رشم واخرون،151:2016)**
- **فقر الصدماتTrauma Poverty:** هو حالة من الفقر تصيب الفرد او الاسرة لفترة زمنية معينة حيث يستطيع بعدها تحسين وضعه الاقتصادي بشكل افضل و يحدث هذا النوع بسبب الصدمات السياسية والاقتصادية المفاجئة، او بسبب الظروف الخاصة التي يمر بها المجتمع كالنزاعات والصراعات وانتشار الأوبئة، ويعتبر من اشد انواع الفقر نتيجة للتغير المفاجئ للنمط المعيشي من جهة والآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تسبب انخفاض الدخل من جهة أخرى.**(الخفاجي،7:2009)**

ثانيا: مؤشرات قياس الفقر

- **مؤشر نسبة الفقرPoverty Rate Index:**

تعد نسبة الفقر من اكثر المؤشرات شيوعا ويقاس بها عدد السكان الفقراء او عدد الاسر الفقيرة على اجمالي عدد السكان في المجتمع، ويُحسب وفق المعادلة التالية:**(Yekhlef،2023:34)**:

$$H=\frac{Q}{N} * 100$$

حيث ان:
H: نسبة الفقر.
Q: عدد السكان الفقراء او عدد الاسر الفقيرة.
N: اجمالي عدد السكان.

- **مؤشر فجوة الفقرPoverty Gap Index:**

وهو مؤشر يُستخدم لقياس مقدار الفجوة الاجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر اي ما يمثل اجمالي النقص اللازم لرفع دخول الفقراء الى مستوى خط الفقر **(نور الدين،150:2020)**، ويحسب كالاتي:

$$P_G = \frac{\sum_{i=1}^{n}(Z - y_i)}{Z} \times 100$$

حيث ان:
P_G: فجوة الفقر
Z: خط الفقر
Yi: انفاق الفرد الفقير i
n: اجمالي عدد السكان

- **مؤشر شدة الفقرPoverty Severity Index:**

يعد هذا المؤشر من اكثر المؤشرات اهمية لأنه يعكس فجوة الفقر وكذلك مدى التفاوت الموجود بين الفقراء ويمكن حسابه بوصفه يمثل الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة على وفق الصيغة الرياضية التالية:**(الخفاجي،32:2023)**

$$P_S = \frac{1}{n}\sum_{i}^{G} Z\text{-}Y_i^2 \times 100$$

حيث ان:
P_S: شدة الفقر
Z: خط الفقر
n: اجمالي عدد السكان
Y_i: مستويات استهلاك الفقراء

- **مؤشر سان للفقر:** هو مؤشر قدمه الاقتصادي San عام1976 وان هذا المؤشر يوفق بين مؤشر نسبة الفقر وبين مؤشر فجوة الفقر ومعامل جيني الذي يقيس التباين في الدخول بين الافراد وان هذا المؤشر يمكن احتسابه بموجب الصيغة الاتية:**(عبد وناظم،157:2021)**

$$P_S = H\ \ I + 1\text{-}I\ .G$$

حيث ان:
P_S: مؤشر San للفقر
I: معدل فارق الفقراء وخط الدخل $I=\frac{Z-Yi}{z}$
G: معامل جيني،
Z: خط الفقر
Yi: متوسط دخل الافراد الفقراء
H: نسبة سكان الفقراء.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1): 665-683
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.36

- **مؤشرات التنمية البشرية: ومن بين هذه المؤشرات هي:-**

1- **مؤشر التنمية البشرية(HDI):** تضمن التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 1990 مؤشرا التقييم التنمية البشرية، والذي يسمح بقياس المستوى المتوسط البلد ما، وذلك حسب المعايير التالية: **(فريد،187:2018)**

- مدة حياة الفرد: تعني البقاء على قيد الحياة لمدة طويلة وفي صحة جيدة.
- المستوى التعليمي: يقاس بمتوسط سنوات الدراسة للكبار ونسبة الالتحاق بالتعليم الاساسي.
- الدخل الحقيقي للفرد: يقاس بالقدرة الشرائية، حيث أن الدخل يعكس الوضع المعيشي للفرد.

2- **مؤشر الفقر البشري(HPI):** تم اعتماده عام 1997 لقياس أبعاد الفقر غير المادية، وهي: (طول العمر، المعرفة، ومستوى المعيشة اللائق). ويُقاس من خلال مؤشرات تشمل: احتمال عدم بلوغ سن الأربعين، نسبة الأمية بين البالغين، الحرمان من المياه المحسنة، الخدمات الصحية، ونقص وزن الأطفال. وقد استُبدل لاحقًا بمؤشر الفقر متعدد الأبعاد. **(النعيم،106:2009)**

3- **مؤشر الفقر متعدد الابعاد: Multidimensional Poverty:**
تم تطويره من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي ومبادرة اكسفورد للفقر والتنمية عام 2010 . **(Othmane،2020،136)**، ويقيس هذا المؤشر الفقر من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية تتجاوز قياس الدخل فقط وهي الصحة والتعليم ومستوى المعيشة و10 مؤشرات فرعية، ويحسب مؤشر الفقر متعدد الابعاد بالمعادلة التالية:

$$MPI = H*A$$

حيث ان:
H: نسبة السكان الفقراء بحسب الابعاد المتعددة
A: متوسط شدة الفقر، اي عدد الابعاد التي يعاني منها الفقراء

المحور الثاني: واقع الفقر في العراق

بدأت ظاهرة الفقر تتفاقم منذ ثمانينات القرن العشرين نتيجة الازمات والحروب والعقوبات الاقتصادية، **(حافظ،94:2023)**، واصبحت ظاهرة الفقر صفة ملازمة لمعظم سكان المحافظات العراقية بعد عام 2003 نتيجة لعدة اسباب ابرزها تفشي الفساد وضعف ادارة السياسات الاقتصادية خاصة خلال الازمات مثل انخفاض اسعار النفط اذ يعتمد العراق على الموارد النفطية كمصدر رئيسي للدخل، .**(رحيم،274:2023)**، وفي ظل هذه التحديات تم تنفيذ ثلاثة مسوحات رئيسية للفقر في العرق بهدف تحليل ابعاده المختلفة وتقييم السياسات المتبعة لمعالجته وتشخيص الاوضاع المعيشية والاقتصادية للاسر ، واستخدام مؤشرات دقيقة تساعد في بناء الخطط التي يفترض ان تعالج الظاهرة، اذ اطلقت الجولة الأولى عام 2007 وكان اول مسح وطني للدخل والانفاق منذ عام 1993، وبني عليه اول خط فقر وطني والذي وضع الأساس للاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق لعام 2009، فضلا عن اعتماد هذه الجولة كسنة أساس للتقييم المستقبلي للتغيرات الحاصلة في الأحوال المعيشة للأسر، وفي عام 2012 حدثت الجولة الثانية لكن بسبب سلسلة من الازمات التي مر بها العراق ابتداء بالأزمة المزدوجة في عام 2014 المتمثلة بانخفاض أسعار النفط وسيطرة التنظيمات الإرهابية والنزوح ، وعدم اقرار الموازنة انشغال كوادر الهيأة في التحضيرات الخاصة بتنفيذ التعداد العام للسكان، مما ادى الى تعذر تنفيذ الجولة الثالثة من المسح في عام 2017 ،

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1):665-683
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.36

ومن ثم ساهمت جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية في تأخر المسوحات اللاحقة، وفي ضوء ذلك باشرت وزارة التخطيط متمثلة بهيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية وهيئة إحصاء إقليم كوردستان وبدعم من البنك الدولي، بتنفيذ الجولة الثالثة من المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، والذي استمر لسنة تقويمية امتدت بين عامي 2023- 2024.

اولا: اسباب الفقر في العراق

1- يُعد الاثر التراكمي للفقر من اهم الظواهر التي تفسر استمرارية الفقر عبر الاجيال، فالفقر لا يقتصر على نقص الموارد فقط بل يخلق ضروفا معقدة تؤدي الى تدهور التعليم والصحة ونقص الفرص الاقتصادية، مما يعيق تراكم راس المال والتنمية الاقتصادية، اذ تفسر نظرية الحلقة المفرغة للفقر التي طرحها الاقتصادي (رانر نيركسيه) كيف ان هذه العوامل تجعل الفقر يتكرر ويستمر بمرور الوقت التي تؤدي الى دائرة يصعب الخروج منها.**(الطائي وحنان، 2023: 33)**

2- يعد تردي الاوضاع الاقتصادية في العراق من ابرز اسباب تفاقم الفقر. اذ يعاني من ضعف في هيكله الاقتصادي واعتماده على مصدر دخل واحد وارتفاع البطالة والفقر وضعف دور القطاع الخاص، وقد ادى هذا الى تراجع مناخ الاستثمار وغياب استراتيجية واضحة لتوليد فرص العمل مما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة وزيادة الفقر.**(الرفيعي،558:2017)**

3- الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي باعتباره اقتصادا ريعيا يعتمد في ايراداته على النفط مما يجعله عرضة للتقلبات في الاسعار وما يترتب عليها اثار سلبية على الناتج المحلي الاجمالي ويؤدي بالتالي إلى تذبذب متوسط دخل الفرد وانتشار ظاهرة الفقر والبطالة.

4- تدهور الأوضاع الأمنية بعد عام 2003 وتفشي ظاهرة النزوح الداخلي نتيجة الصراعات الطائفية، مما تسبب في حرمان العديد من الاسر من مصادر دخلها وممتلكاتها، وادى الى استقرارها في اماكن نائية تفتقر للخدمات الاساسية مما ادى الى تفاقم من معاناة تلك الاسر.

5- نفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي الذي استنزف المال العام وحوله الى مصالح شخصية، مما اضعف دور الدولة في تقديم الخدمات الاساسية كالماء والكهرباء والتعليم ورفع العبء على العوائل العراقية التي اصبحت تعتمد بشكل اساسي على دخلها المحدود لتلبية حاجاتها.

6- تركيز الحكومة العراقية على النواحي الأمنية والعسكرية واهمال المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع من غلاء الأسعار بصورة عامة وصعوبة الحصول على الوظائف **(رشم واخرون،384:2016)**

ثانيا: السياسات والاجراءات اللازمة للتخفيف من الفقر في العراق

تمثل استراتيجيات مكافحة الفقر خطوة مهمة في اطار مكافحة الفقر، حيث تعد وثيقة رسمية تتضمن التزامات الحكومة مع المجتمع، وتحويل هذه الالتزامات الى برامج حكومية قابلة للتطبيق ضمن عملية التنمية الشاملة وخطة التنمية الوطنية. فالاستراتيجية تكرس الاجماع الوطني حول اهمية وضرورة مواجهة الفقر، ومن جهة اخرى فأنها تشكل اطارا تنظيمياً ورؤية شمولية لمواجهة فاعلة لظاهرة الفقر. ان نقطة الانطلاق في اي استراتيجية لتخفيف الفقر وشرط نجاحها الاساسي تبدأ بمعرفة من هم الفقراء واين يتركزون جغرافياً تمهيداً لاستهدافهم بالاستراتيجية**(وزارة التخطيط، 11:2010)**. تبنت الحكومة العراقية بعد عام 2003 استراتيجيتين وطنيتين للحد من ظاهرة الفقر، الاستراتيجية الاولى للتخفيف من الفقر للمدة(2010-2014) من خلال مواجهة اربعة تحديات اساسية هي: الامن والاستقرار، ضمان الحكم الرشيد، ضمان عدالة التوزيع وتنويع مصادر الدخل في اقتصاد السوق واخيرا التخفيف من الاثار السلبية للإصلاح. اما الاستراتيجية الثانية للتخفيف من

الفقر للمدة (2018-2022) التي جاءت في سياق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العراق خاصة بعد ازمة انخفاض اسعار النفط وتصاعد معدلات الفقر في بعض المحافظات، وقد سعت هذه الاستراتيجية الى تحسين مؤشرات الفقر متعدد الابعاد من خلال التركيز على ستة محاور رئيسية ابرزها: تحسين الدخل وفرص العمل، تعزيز التعليم، تحسين الخدمات الصحية، السكن، الحماية الاجتماعية، اضافة الى البنى التحتية، ورغم الاجراءات والسياسات المتبعة فأن هنالك العديد من التحديات التي لها تأثير كبير على المجتمع وما تزال الحكومة العراقية تواجهها مثل ضعف التمويل ، تشتت المسؤوليات المؤسسية، ضعف التنسيق بين الجهات المعنية، الامر الذي قلل من فاعلية الاستراتيجية في تقليص نسب الفقر بصورة ملموسة.**(راضي وسليمة،851:2024)**، وانطلاقا من الحاجة الى معالجة ظاهرة الفقر بشكل فعال وضعت الحكومة العراقية عددا من الاستراتيجيات الوطنية التي تهدف الى التخفيف من الفقر ضمن اطار تنموي شامل يستند الى تحديد دقيق للتحديات والاحتياجات ووضع برامج قابلة للتنفيذ تستهدف الفئات الاكثر فقراً.

1- الاستراتيجية الاولى للتخفيف من الفقر للمدة2010-2014:

تقع بنود استراتيجية التخفيف من الفقر ضمن مظلة الهدف العام لها وهو " تخفيف الفقر في العراق". وقد استندت الاستراتيجية الى نهج الاطار المنطقي حيث تم بموجبه تحديد ست محصلات اساسية ينبغي تحققها للوصول الى الهدف العام وهذه المحصلات هي: **(وزارة التخطيط،2:2010)**

- دخل اعلى من العمل للفقراء.
- تحسن المستوى الصحي للفقراء.
- انتشار وتحسن تعليم الفقراء.
- بيئة سكن افضل للفقراء.
- حماية اجتماعية فاعلة للفقراء.
- تفاوت اقل بين النساء والرجال الفقراء.

حيث تم بموجبه تحديد ست محصلات اساسية ينبغي تحققها للوصول الى الهدف العام، لذا تضمنت الاستراتيجية (87) نشاط تندرج تحت ست محصلات ركزت على القضايا القطاعية الرئيسة: الدخل، التعليم، الصحة، السكن، والحماية الاجتماعية، فضلا عن افراد انشطة خاصة بالاستجابة للحالات الطارئة التي اوجدها النزوح القسري من مناطق سيطرة المجاميع الارهابية، ولكي تتحقق المحصلات تم تحديد مجموعة من المخرجات لكل محصلة وقد تضمن كل مخرج عددا من الانشطة التي ينبغي تنفيذها لضمان تحقق، كما تم تحديد الافتراضات التي تمثل الظروف المطلوب ان يتزامن توفرها مع تنفيذ اي مخرج لكي يتم تحقيق المحصلة المرتبطة به.

2- الاستراتيجية الثانية للتخفيف من الفقر للمدة2018-2022:

تسعى الاستراتيجية الى تحسين اوضاع الفقراء وانتقالهم من حالة الفقر سواء من خلال تحسين دخولهم او من خلال تحسين فرص وصولهم الى الخدمات ذات النوعية المناسبة، وذلك من خلال مسارات متكاملة ترتكز على تحسين الدخول وتوسيع فرص الوصول الى الخدمات الاساسية، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد.

- **المسار الاقتصادي** يركز على زيادة دخول الفقراء من خلال توفير فرص العمل المستدام والقروض الميسرة لهم، وتيسير اندماجهم في سوق العمل المنظم في اطار يحفزه السوق.
- **المسار التمكيني** فانه يقوم على تحسين فرص وصول الفقراء للخدمات العامة والموارد التي تمهد لتحسين اوضاعهم الحالية والمستقبلية، وخاصة تلك التي ترتبط بالصحة والتعليم والتدريب والسكن.
- **المسار القائم على الرفاهية** يقوم على تحديد اليات استهداف الفقراء ببرامج الحماية الاجتماعية، وخصوصا شبكة الحماية الاجتماعية، ونظام البطاقة التموينية، بهدف شمول

الفقراء جميعاً، وكل ذلك يساعد في تخفيف الفقر.**(وزارة التخطيط،45:2018)** لذا تضمنت هذه الاستراتيجية 32 نشاطا تندرج تحت 6 محصلات ركزت على القضايا القطاعية الرئيسة: الدخل، التعليم، الصحة، السكن، والحماية الاجتماعية، فضلا عن افراد انشطة خاصة بالاستجابة للحالات الطارئة التي اوجدها النزوح القسري من مناطق سيطرة المجاميع الارهابية، ان تحقق هذه المحصلات وظهور نتائجها الايجابية سيمهد لخفض الفقر بمعدل 25%، بوصفه اثرا مباشرا، ويمكن ان تدعم هذه النتائج الهدف الاستراتيجي النهائي والذي يلتقي مع اهداف التنمية المستدامة 2030 بالقضاء على الفقر المدقع في البلاد وتخفيض نسبة الفقر على وفق خط الفقر الوطني بمقدار النصف، وخصوصا وان الاستراتيجية تؤسس لنظام مستدام لمواجهة الفقر واحتمالاته في المستقبل. **(الجابري،160:2017)**

ثالثا: خطط التنمية الوطنية ودورها في التخفيف من الفقر

1- **خطة التنمية الوطنية للمدة(2010-2014):-** اتسمت خطة التنمية الوطنية بجملة من الامور وخاصة في اعتماد الاسلوب التشاركي في اعداد الخطة والحرص على ضمان إسهام كافة الاطراف الفاعلة في عملية إعداد الخطة واهمها الشراكة مع القطاع الخاص واعتبرته شريكا اساسيا في عملية التنمية، وقد تم تشخيص القطاعات والانشطة والفعاليات التي يمكن للقطاع الخاص المحلي والاجنبي الاستثمار فيها، كما دعت الى تعزيز ادارة اللامركزية للتنمية، واكدت على التوازن في القرار التنموي على الابعاد الثلاث للتنمية المستدامة والمتمثلة بالبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، اذ اهتمت الخطة بجوانب اجتماعية وانسانية كالاهتمام بالفئات الهشة والفقر وضرورة الحد منه، ودرجة تحقيق الاهداف الانمائية للألفية، وموضوع الاصلاح المؤسسي والادارة الرشيدة، ومن الاهداف العليا لهذه الخطة تقليل معدلات الفقر بنسبة(30%) عن معدلاتها لعام 2007 وذلك من خلال التركيز على التنمية المتكاملة في الريف وخلق فرص العمل وخاصة للفئات الهشة من الشباب والنساء. واتسمت هذه الخطة بمحاولة ابتدائية لفهم الفقر ضمن بعديه الاقتصادي والاجتماعي، لكنها ظلت محدودة من حيث تبني مؤشرات او اليات متابعة فعالة، كما ان تركيزها على الفئات الهشة لم يكن مدعوما ببرامج مؤسسية قادرة على تحقيق تحول بنيوي في معيشة هذه الفئات، وان الفجوة بين التخطيط والتنفيذ كانت كبيرة نتيجة التحديات الامنية والمؤسساتية مما قلل من فعالية الخطة في الحد من الفقر.**(وزارة التخطيط،4:2011)**

2- **خطة التنمية الوطنية للمدة(2013-2017):-**تمثل هذه الخطة مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي، وتعد الحلقة الاولى في منظومة مسار استراتيجي للنهوض الاقتصادي والمجتمعي، اذ ان هذه الخطة ستستكمل المسار التنموي للخطة الماضية ساعية الى تحديثها والذي يستدعي تبني سياسات وبرامج ذات اهداف مستقبلية تستوعب مجريات الحاضر وتهيئ بيئة مناسبة للانطلاق في المستقبل ليكون العراق بلداً متقدماً مستدام التنمية يسعى الى تلبية احتياجات الجيل الحالي والارتقاء بجودة نوعية حياتهم، لا يساوم على احتياجات الاجيال القادمة بل ينصفها من خلال تكريس منهج الحق كبديل عن منهج اشباع الحاجات وصولا الى مجتمع ينعم بالاستقرار والاندماج والانجاز، حيث اشارت الخطة الى الفقر بوصفه عائقاً امام العدالة الاجتماعية وربطت بين الحد منه وتحقيق التنمية البشرية المتوازنة، وان هذه الخطة لم تترجم المفاهيم الواسعة الى اجراءات عملية مستهدفة للفقر، مما ادى الى ضعف في توجيه الموارد نحو معالجة الاسباب الجذرية للحرمان.

3- **خطة التنمية الوطنية الثالثة للمدة (2018-2022):-** تمثل هذه الخطة خطة 2018-2022 مرحلة زمنية مختلفة في مسيرة التخطيط التنموي متأثرة بإستحكامات وضوابط سياسية ومالية واقتصادية واجتماعية مما تطلب صياغة أهداف الخطة وفلسفتها التنموية في الادارة الاقتصادية والمسار التنموي ضمن إطار يستجيب لتلك الاستحكامات ويعمل بضوابطها وصولاً إلى مرحلة التعافي والأنطلاق، تحت شعار(ارساء أسس دولة تنموية فاعلة ذات مسؤولية اجتماعية) وانها سوف

ستجعل من الاهداف الوطنية المرفوعة من الإستراتيجيات القطاعية والوثائق الوطنية وأهداف التنمية المستدامة الدولية 2015-2030 إطاراً مرجعياً سائداً لمسارها التنموي في رسم الأهداف وتأشير الأولويات بما يضمن الاستجابة لرؤية العراق المستقبلية 2030، لذا ستكون هذه الخطة الأولى من مجموع ثلاث خطط للتنمية الوطنية والتي تغطي المدة 2018-2030، بما يرسم المستقبل الذي نصبو اليه الذي يهدف إلى تحقيق نمو مستدام وعدالة اجتماعية وبيئة خالية من التلوث والارتقاء بجودة نوعية الحياة، كما اهتمت هذه الخطة اهتماما خاصا للفقر كظاهرة متعددة الابعاد تشمل التعليم والصحة والسكن والعمل، واكدت على تحسين نوعية الحياة وتطوير الخدمات الاساسية وزيادة دخل الفرد وخفض معدل البطالة، كما تضمنت الخطة مؤشرات كمية واضحة مثل رفع الالتحاق بالتعليم وزيادة مساهمة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الاجمالي، وعلى الرغم من تبني هذه الخطة لرؤية متعددة الابعاد الا ان التطبيق العملي واجه تحديات تتعلق بتأخر تنفيذ البرامج وضعف التنسيق بين المؤسسات، مما اضعف الاثر المتوقع في تخفيف الفقر.

4- **خطة التنمية الوطنية الرابعة للمدة(2024-2028):-** تمثل هذه الخطة المرحلة الرابعة من خطط التنمية الوطنية إبتداء من عام ٢٠١٠ والتي تمثل حالة من التكامل والترابط لتحقيق رؤية العراق ٢٠٣٠ في التنمية المستدامة بمستهدفاتها وبرامجها التي تتداخل مع التوجهات والأولويات التنموية للدولة ابتداء من حوكمة مؤسسات تنموية فاعلة مروراً ببرامج الإصلاح الاقتصادي وإصلاح بيئة الأعمال للقطاع الخاص، والتحولات الرقمية وتقليص الفجوات التنموية وتحسين رأس المال البشري والتعامل مع تداعيات التغيرات المناخية فضلا عن كونها وثيقة تستكمل مسار التنمية خلال السنوات الخمس القادمة، واستعادة مسار التنمية والتعافي بأبعاده القطاعية والمكانية في إطار أجندة وطنية بعد الخروج من الأزمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية، استهدفت الخطة خفض معدلات البطالة بنسبة لا تقل عن (30%) وزيادة نسبة الالتحاق في التعليم الابتدائي الى (99%) والاعدادي(40%) كما شددت على تحقيق معدل نمو اقتصادي يبلغ (4.24%) وزيادة مساهمة الاستثمارات الحكومية بنسبة(65.2%)، اذ اكدت الخطة ان التخفيف من الفقر يتطلب تطوير سياسات متكاملة تعالج اوجه الحرمان مجتمعة مع التركيز على الفئات الهشة وتحقيق العدالة المكانية وتعزيز الشراكات المحلية والدولية.

واستنادا الى كل ما سبق يمكن القول ان العراق تبنى نهجا متدرجا ومتطورا في معالجة الفقر كظاهرة متعددة الابعاد، فلم يقتصر التركيز على البعد المالي فحسب بل توسعت الرؤية لتشمل التعليم، الصحة، السكن، وفرص العمل، والحماية الاجتماعية، وقد ادت هذه الخطط تحولا تدريجيا نحو اعتماد سياسات اكثر تكاملية واستدامة، تستند الى مبادئ الحوكمة الرشيدة وتمكين الفئات الهشة والشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

كما اظهرت هذه الخطط وعياً متزايداً بأهمية الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية، وتبني منهجيات قائمة على العدالة الاجتماعية والابتكار والاستثمار في رأس المال البشري وهو ما يعد شرطاً محورياً لأي مسار تنموي فعال.

المحور الثالث: تحليل مؤشر نسبة الفقر في العراق

يعد قياس معدلات الفقر اداة اساسية لتقييم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، اذ يعكس مستوى المعيشة ومدى قدرة السكان على تلبية احتياجاتهم الاساسية في العراق، اذ تم اجراء اول مسح للفقر عام 2007 وتكرر لاحقا حتى اخر مسح في 2023، نلاحظ من خلال الجدول (1) ان انخفاض نسبة الفقر في معظم المحافظات من (22.4%) في 2007 الى(17.5%) في 2023، وهو ما يشير الى تحسن نسبي في الظروف المعيشية وان كان التغيير متفاوتا بين المحافظات، فقد شهدت العديد من المحافظات الوسطى والجنوبية انخفاضا ملحوظا في نسب الفقر ، حيث انخفضت النسبة في كربلاء من(36.9%) إلى(19.9%)، وواسط من (34.8%) إلى (19.3%)، وصلاح

الدين من (39.9%) إلى 18.7%. أما بابل، فقد تراجعت من(41.2%) إلى (34.4%)، ويعزى ذلك الى تنفيذ عدد من المشاريع الخدمية والتنموية المحلية الممولة من موازنات تنمية الاقاليم او من منظمات دولية في توفير فرص عمل مؤقتة خصوصا في قطاعات البناء والبنى التحتية مما خفف من البطالة والفقر، ولا تزال بعض المحافظات ذات نسب الفقر المرتفعة، لكنها شهدت تحسنًا مقارنة بعام 2007. اما المثنى فقد انخفضت من (48.8%) إلى(43.6%) والتي بقيت بانها اعلى محافظة في مستويات الفقر مما يشير الى استمرار العجز التنموي وغياب مشاريع اقتصادية، وميسان من (25.3%) إلى (16.3%)، وذي قار من (32%) إلى(14.2%.)، وفي المقابل، شهدت محافظات مثل النجف ارتفاعًا طفيفًا من 24.4% إلى 25.2%، بينما ارتفعت النسبة في إقليم كردستان: أربيل من 3.4% إلى 5.9%، دهوك من 9.3% إلى 14.8%، والسليمانية من (3.3%) إلى (7.9%)، ويعزى هذا الارتفاع الى الضغوط المتزايدة الناتجة عن استقبال اعداد كبيرة من النازحين الى جانب تراجع الايرادات الحكومية في ظل الازمة المالية بعد عام 2014 مما انعكس على الخدمات والبنية التحتية في الاقليم، أما المحافظات التي شهدت استقرارًا، فتشمل الأنبار بنسبة ثابتة عند 20.9%، وكركوك التي بقيت تقريبًا عند نفس المستوى (9.5%) في 2023 مقارنة ب 2007 (-9.8%).
واشارة لما تقدم يمكن اجمال اهم الاسباب التي ادت الى تذبذب نسب الفقر من خلال الاتي:

- عدم التوازن في توزيع الاستثمارات العامة بين المحافظات.
- تفاوت كفاءة الادارة المحلية في تنفيذ البرامج التنموية.
- الاختلال في الهياكل الاقتصادية المحلية، اذ ان المحافظات المعتمدة على الزراعة فقط تعاني من ضعف الاستدامة في فرص العمل.
- الضغوط السكانية والنزوح كما في محافظات الاقليم.
- الاستقرار الامني الذي يشكل شرطا لاي تحسن اقتصادي او اجتماعي.

الجدول (1) نسب الفقر في العراق للسنوات(2007-2012-2018-2023)

المحافظات	المسح الاقتصادي والاجتماعي 2007	المسح الاقتصادي والاجتماعي 2012	المسح الاقتصادي والاجتماعي 2018	المسح الاقتصادي والاجتماعي 2023
بغداد	12.8	12	9.9	13.5
نينوى	23	34.5	37.7	16.5
كركوك	9.8	9.1	7.6	9.5
ديالى	33.1	20.5	22.5	17.2
الانبار	20.9	15.4	17.0	20.9
بابل	41.2	14.5	11.1	34.4
كربلاء	36.9	12.4	13.8	19.9
واسط	34.8	26.1	18.7	19.3
صلاح الدين	39.9	16.6	17.9	18.7
النجف	24.4	10.8	12.6	25.2
القادسية	35	44.1	47.7	28.9
المثنى	48.8	52.5	52.1	43.6
ذي قار	32	40.9	33.9	14.2
ميسان	25.3	42.3	45.4	16.3
البصرة	32.1	14.9	16.2	27.9
اقليم كردستان				
أربيل	3.4	3.6	6.7	5.9
دهوك	9.3	5.8	8.6	14.8
السليمانية	3.3	2	4.5	7.9
العراق	22.4	18.9	20.05	17.5

المصدر: وزارة التخطيط، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق، 2018، ص11.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1): 665-683
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.36

تحليل مؤشر شدة الفقرPoverty Serenity وفجوة الفقرPoverty Gap

انخفضت نسبة الفقر في العراق من 22.4% عام 2007 إلى 17.5% في عام 2023، وهو ما يمثل انخفاضًا في نسبة الفقراء على المستوى الوطني، هذا الانخفاض يتماشى مع الأهداف التي حددتها استراتيجية التخفيف من الفقر، والتي سعت إلى تقليل نسبة الفقراء وتحسين الظروف المعيشية للفئات الأكثر ضعفًا، ومع ذلك، وكما شهدنا في الفترات السابقة، فإن الفقر في العراق لم يكن مسارًا مستقيمًا نحو الانخفاض، بل تأثر بعوامل اقتصادية وسياسية وأمنية متعددة خلال المدة بين 2007 و2012، انخفض الفقر بمعدل كبير، حيث تراجعت نسبته من 22.4% إلى 18.9%، مما كان يعد نجاحًا لاستراتيجية التخفيف من الفقر ويعزى هذا الانخفاض الى تحسن اسعار النفط عالميا مما زاد من ايرادات الحكومة وساهم في توسيع الانفاق الحكومي. لكن بحلول 2018 عاد الفقر للارتفاع إلى 20.5% نتيجة للأزمة المزدوجة التي تمثلت في ظهور داعش الإرهابي وانخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى تأثير اقتصادي كبير على العراق. ومع تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية تدريجيًا، عاد الفقر إلى الانخفاض ليصل إلى 17.5% عام 2023. وبالرغم من انخفاض نسبة الفقر بين 2007 و2023، فإن **فجوة الفقر** شهدت اتجاهاً معاكسًا، حيث ارتفعت من 1.4% عام 2007 إلى 3.9% عام 2023. هذه الزيادة تشير إلى أن الفقراء في العراق أصبحوا أبعد عن خط الفقر مقارنة بالماضي، أي أن الفقراء المتبقين أصبحوا يعانون من ظروف أشد سوءًا مما كانوا عليه في 2007. وفي عام 2007، كانت فجوة الفقر عند 1.4%، ثم ارتفعت قليلًا في 2012 لتصل إلى 4.1%، لكنها في 2023 قفزت إلى 3.9%، مما يعكس تأثير الاضطرابات الأمنية والاقتصادية، وارتفاع تكاليف المعيشة على الفئات الأكثر ضعفًا. أما **شدة الفقر** التي تقيس مدى عمق الفقر ومدى سوء حالة الأفراد الأكثر فقرًا فقد بقيت ثابتة عند 1.4% بين 2007 و2012، لكنها ارتفعت إلى 1.3% في 2023. رغم أن التغيير يبدو طفيفًا، إلا أنه يعكس أن الفئات الأشد فقرًا لم تستفد بشكل كافٍ من التحسن العام في نسبة الفقر، وأنهم ما زالوا يعانون من نقص حاد في الاحتياجات الأساسية، مما يشير ذلك الى تآكل القدرة الشرائية نتيجة التضخم وارتفاع الاسعار دون زيادة مماثلة في الاجور او الدعم. كما في الشكل التالي:

الجدول(2) مؤشرات فجوة الفقر وشدته في العراق

	خط الفقر الف دينار/فرد/شهر			نسبة الفقر%			فجوة الفقر%			شدة الفقر%		
	2007	2012	2023	2007	2012	2023	2007	2012	2023	2007	2012	2023
العراق	-	-	-	22.4	18.9	17.5	5	4.1	3.9	1.4	1.4	1.3
حضر	76.896	105.500	136.60	16.1	13.5	15.7	2.7	2.5	-	0.7	0.7	-
ريف	-	-	-	39.3	13.7	20.7	9.0	7.6	-	3.1	2.7	-

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر2018-2022،2018، ص32.

ثالثا: تحليل المؤشرات القطاعية المرتبطة بفعالية الاستراتيجيات التنموية للتخفيف من الفقر

تعد مؤشرات الفقر النقدي كالدخل وفجوة الفقر وشدته ادوات رئيسية لرصد الظاهرة، الا ان الاقتصار عليها لا يظهر الصورة الكاملة للواقع الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة خصوصا في الدول التي تواجه ازمات هيكلية مثل العراق، اذ ان الفقر يقاس على نحو متعدد الابعاد يشمل التعليم والصحة والعمل ومستوى الحماية الاجتماعية فضلا عن كفاءة الانفاق التنموي في المحافظات، وبناءً على ما تقدم سيتم تحليل عدد من المؤشرات القطاعية لتقييم مدى فاعلية الاستراتيجيات التنموية في الحد من الفقر في العراق.

1- **مؤشرات التعليم:** يعد التعليم احد المرتكزات الاساسية في عملية التنمية البشرية والذي يلبي احتياجاتها عن طريق تهيئة القدرات الوطنية ذات المستويات العلمية والفنية العالية والتي تروم

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1):665-683
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.36

التطور والنجاح والرفاهية لأفراد مجتمعها بعدما أخذت التطورات التكنولوجية والتغيرات التقنية تؤثر بشكل فعال في كل مظهر من مظاهر الحياة ، وقد اكتسب التعليم أهمية خاصة في تحسين الآفاق المؤاتية للنمو الاقتصادي وتخفيض أعداد الفقراء عن طريق تنمية القدرات البشرية ورفع الإنتاجية وتحسين مستويات الدخل وتوزيعه ورفع مستوى الصحة والتغذية وهو ما يؤدي إلى إسهامات متعددة الجوانب في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .... الخ **(تقرير التنمية البشرية،134،2003)** ويوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

- **مؤشر التنمية البشرية ومعدل الفقر:**

نلاحظ من خلال الجدول(4) رغم ان مؤشر التنمية البشرية في العراق قد شهد تحسنا طفيفا، اذ ارتفع من (0.55) عام 2004 الى (0.56) عام 2022، وارتفع معدل الفقر من (18.9%) عام 2004 الى (22.5%) عام 2022 مما يشير الى ان التحسن في التعليم والتنمية البشرية لم يكن كافيا للتغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى مثل البطالة، وضعف شيكات الحماية الاجتماعية، وسوء توزيع الدخل.

- **معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب (الفئة العمرية 15-24 عاماً) ومعدل الفقر:**

ارتفع معدل الالمام بالقراءة والكتابة من 74.9% عام 2004 إلى 91.5% عام 2022، وهو ما يعكس توسعا في فرص الوصول الى التعليم ، ويعد هذا التحسن مؤشرا ايجابيا على ارتفاع الاستثمار في راس المال البشري، ومع ذلك فان هذا التطور لم ينعكس بشكل مباشر على خفض معدلات الفقر، مما يدل على ان التعليم وحده غير كافٍ دون توافر بيئة اقتصادية مواتية لتوظيف المهارات المكتسبة. اما في عام 2020 حدوث تراجع كبير بسبب جائحة كورونا واغلاق المدارس واعتماد التعليم الالكتروني مما ادى الى تفاقم الفقر نتيجة توقف العملية التعليمية في المناطق الفقيرة.

الجدول(4) المؤشرات التعليمية في العراق للمدة(2004-2023)

السنة	قيمة مؤشر التنمية البشرية(HDI)	معدل الالمام بالقراءة والكتابة، اجمالي الشباب (الفئة العمرية 15-24عام)	المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني
2004	0.57	74.9	18.9
2005	0.58	78.0	23.2
2006	0.59	81.0	25.9
2007	0.59	84.1	25.9
2008	0.60	81.0	23.7
2009	0.61	79.0	23.6
2010	0.62	82.5	22.5
2011	0.62	84.0	18.9
2012	0.64	85.6	22.9
2013	0.64	79.0	18.9
2014	0.65	80.5	18.9
2015	0.64	86.0	19.0
2016	0.64	87.0	19.5
2017	0.68	88.0	21.5
2018	0.68	89.0	22.5
2019	0.67	90.0	21.5
2020	0.67	90.5	22.0
2021	0.68	91.0	22.3
2022	0.67	91.5	22.5
2023	0.67	-	17.5
المتوسط	0.63	84.3	21.7
حد ادنى	0.57	74.9	18.9
حد اعلى	0.68	91.5	25.9

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1): 665-683
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.36

2- **المؤشرات الصحية:** تمثل مؤشرات التنمية البشرية والصحية والاجتماعية ادوات رئيسية لفهم تطور الفقر في العراق (2004-2022) من خلال تحليل هذه المؤشرات، اذ سوف نبرز كيف تؤثر العوامل الصحية والاجتماعية على مستوى الفقر، سوف نستعرض المؤشرات التالية: (مؤشر التنمية البشرية HDI،العمر المتوقع، معدل الخصوبة، معدل وفيات المواليد، معدل انتشار سوء التغذية).

- **مؤشر التنمية البشرية ومعدل الفقر:**

يرتبط مؤشر التنمية البشرية ارتباطا وثيقا بمستوى الفقر في العراق، اذ تراوح هذا المؤشر بين (0.57) حد ادنى و(0.68) حد اعلى بمتوسط(0.63)، وهو ما يعكس تحسناً نسبياً في التعليم والصحة والدخل، اما معدل الفقر فقد شهد تقلبات كبيرة حيث انخفض من (28.7%) عام 2004 الى (17.5%) عام 2023، فان هذا يشير الى ان تحسن في المؤشرات التنموية ساهم في تخفيض الفقر، ولكن بوتيرة غير متوازية بسبب عوامل اخرى مثل الازمات الامنية والاقتصادية التي اثرت على توزيع التنمية بشكل غير عادل.

- **العمر المتوقع ومعدل الفقر:**

تراوح العمر المتوقع بين(67.7) سنة حد ادنى و(73.2) سنة حد اعلى بمتوسط(70.8)، مما يعكس تحسن الخدمات الصحية مما ينعكس ايجابيا على قدرة الافراد على العمل والانتاج وبالتالي التخفيف من الفقر، اما المدة(2013-2017) فقد شهدت ثباتا من العمر المتوقع التي تزامنت مع تقلبات في معدل الفقر وهذا يدل على ان الازمات الاقتصادية والامنية تؤثر سلبا على هذا المؤشر.

- **معدل الخصوبة ومعدل الفقر:**

انخفض معدل الخصوبة من (4.6) مولود لكل امراة من 2004 الى (3.4) في 2023 بمتوسط (4.1) خلال مدة البحث وهذا الانخفاض يسهم في تقليل العبء الاقتصادي على الاسر خصوصا الفقيرة، وان هذا الانخفاض المستمر في معدل الخصوبة لم يكن كافيا لتخفيف الفقر بشكل مستدام بسبب ضعف شبكات الحماية الاجتماعية والتحديات الاقتصادية

- **معدل وفيات المواليد ومعدل الفقر:**

انخفض المعدل من 22 لكل 1000 مولود حي في عام 2004 الى (13) عام 2022 بمتوسط(17.6%) وهذا يدل على تحسن ملحوظ في الرعاية الصحية الاولية، وان انخفاض معدل وفيات المواليد يعزز من راس المال البشري ويقلل من الاعباء الصحية والاقتصادية مما يسهم في خفض الفقر.

- **معدل انتشار سوء التغذية ومعد الفقر:**

على الرغم من بعض التحسن فقد ظل معدل سوء التغذية مرتفعا نسبيا اذ تراوح بين(14%) و (18%) بمتوسط (16%) خلال مدة البحث، وان هذا المعدل المرتفع يؤدي الى مشاكل مستمرة في الامن الغذائي ويؤثر سلبا على صحة السكان ونمو الاطفال مما يزيد من عبء الفقر على الاسر، وان ارتفاع سوء التغذية مرتبط مباشرة بزيادة الفقر، حيث تفاقم الظروف الاقتصادية ينعكس على قدرة الاسر على توفير الغذاء الكافي.

الجدول (5) المؤشرات الصحية في العراق للمدة(2004-2023)

السنة	قيمة مؤشر التنمية البشرية(HDI)	العمر المتوقع	معدل الخصوبة	معدل وفيات المواليد لكل 1000مولود حي	معدل انتشار سوء التغذية (%) من السكان	معدل الفقر%
2004	0.57	69.1	4.6	23.0	18.0	28.7
2005	0.58	68.7	4.9	22.0	17.0	11.02
2006	0.59	67.7	4.4	22.0	17.0	16.9
2007	0.59	67.8	4.4	21.0	16.0	22.4

25.2	16.0	21.0	4.3	69.8	0.60	2008
27.4	15.0	20.0	4.4	70.6	0.61	2009
28.02	14.0	20.0	4.4	71.1	0.62	2010
29.6	14.0	19.0	4.5	71.4	0.62	2011
18.9	15.0	19.0	4.5	71.6	0.64	2012
19.3	15.0	18.0	4.4	71.2	0.64	2013
22.5	16.0	18.0	4.3	70.2	0.65	2014
20.04	16.0	17.0	4.1	71.0	0.64	2015
20.06	17.0	16.0	3.9	71.1	0.64	2016
20.10	17.0	16.0	3.7	71.6	0.68	2017
20.05	16.0	15.0	3.7	73.1	0.68	2018
20.01	16.0	15.0	3.6	72.9	0.67	2019
31.7	16.0	14.0	3.6	70.4	0.67	2020
27	16.0	14.0	3.5	71.5	0.68	2021
25	16.0	13.0	3.4	73.2	0.67	2022
17.5	-	-	3.4	71.0	0.67	2023
22.8	15.9	18.0	4.1	70.7	0.63	المتوسط
11.02	14.0	13.0	3.4	67.7	0.57	حد ادنى
31.7	18.0	23.0	4.9	73.2	0.68	حد اعلى

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية لسنوات مختلفة ، متاح على الموقع الاتي: https://hdr.undp.org/content/human-development-report.

1- **مؤشرات البطالة:** نلاحظ من خلال الجدول (6) ارتفع معدل البطالة بشكل كبير بعد عام 2003 إذ أن معدل البطالة مرتفع طول مدة البحث حيث تراوح بين حدين اعلى بلغ 26.8% في عام 2004 وحد ادنى بلغ 10.6% عام 2014، كما تشير بيانات مسح القوى العاملة لعام 2021 الى ان معدل البطالة عام 2021 بلغ (16.5%) لتردي مناخ الاستثمار في العراق وانخفاض مساهمة القطاع الخاص في مستوى التكوين الرأسمالي وبالتالي عدم قدرته على استيعاب المزيد من العاملين فقد اضطرت الحكومات المتعاقبة الى استيعاب عدد كبير من العاملين في القطاع العام، ثم انخفض الى (13.5%) في عام 2023 ويُعزى ذلك الى جملة من الاجراءات الحكومية التي تهدف الى تحفيز النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل، فقد ساهمت معالجة ملف المشاريع المتلكئة في تحريك عجلة الاقتصاد وتوفير وظائف جديدة، اضافة الى ادراج وتنفيذ مشاريع استثمارية جديدة ابرزها مشاريع فك الاختناقات المرورية في العاصمة بغداد وعدد من المحافظات والتي وفرت عددا ملموسا من فرص العمل.

جدول(6) تطور معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2023)

السنة	اجمالي اعداد القوى العاملة	معدل البطالة %
2004	6679058	26.8
2005	6897082	17.9
2006	6967997	17.5
2007	6932361	11.7
2008	7077686	15.3
2009	7347180	14.0
2010	7588942	12.0
2011	7854695	11.0
2012	8207067	11.9
2013	8827667	12.1
2014	9385898	10.6

13.1	**9709072**	**2015**
10.8	**10025430**	**2016**
10.9	**10020634**	**2017**
13.8	**10315657**	**2018**
13.6	**10543641**	**2019**
14.0	**10307044**	**2020**
16.5	**10683686**	**2021**
15.5	**11356412**	**2022**
13.5	**11685283**	**2023**
(3.54)	**2.98**	**معدل النمو السنوي المركب%**

المصـــدر: جمهوريـــة العـــراق، وزارة التخطـــيط، هيـــأة الاحصـــاء ونظـــم المعلومـــات الجغرافيـــة، النشـــرة الاحصائية السنوية.

1- **الحماية الاجتماعية:** في اواخر عام 2005 تولت الموازنة العامة تمويل مشروع شبكة الحماية الاجتماعية مما اسهم في زيادة ملحوظة في التخصيصات المالية الموجهة لهذه الشبكة، ويظهر الجدول(7) تطور هذه التخصيصات حيث ارتفعت من (69200) مليون دينار عام 2006 الى (991985) مليون دينار عام 2011، ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي الى الاهتمام المتزايد من الحكومة بالفئات الضعيفة مثل العاطلين عن العمل، والعاجزين، والارامل، والايتام، الى جانب زيادة الايرادات النفطية نتيجة ارتفاع اسعار النفط عالميا خلال تلك الفترة. اما بالنسبة تخصيصات شبكة الحماية الاجتماعية من اجمالي الانفاق، فقد اظهرت تقلبات ملحوظة بين عامي2004 و2018، حيث سجلت انخفاضا حادا في عام 2007 و2008 لكنها تحسنت تدريجيا بدا من عام 2008 مع بقاء النسبة 3% من اجمالي الانفاق حتى عام 2017، وقد شهدت هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا ما بعد الازمة المزدوجة التي تعرض لها العراق في نهاية عام 2014 حيث ادى تدهور الاوضاع الامنية وازدياد موجات النزوح داخليا الى ارتفاع معدلات الفقر وهذا الارتفاع دفع الحكومة الى زيادة الانفاق على شبكة الحماية الاجتماعية ليصل الانفاق الى (4.04) من اجمالي الانفاق العام بحلول عام 2021 وهو اعلى معدل خلال مدة البحث.

الجدول (7) تخصيصات الحماية الاجتماعية في العراق للمدة (2004-2022) (تريليون دينار)

السنة	اعداد المشمولين براتب الحماية الاجتماعية	شبكة الحماية الاجتماعية	الانفاق العام	نسبة الانفاق على شبكة الحماية الاجتماعية من اجمالي الانفاق العام
2004	**62223**	**45300**	**13608947**	**0.33**
2005	**112326**	**67200**	**14683390**	**0.45**
2006	**9824**	**69200**	**32778999**	**0.21**
2007	**8145**	**8000**	**32719837**	**0.02**
2008	**673432**	**812400**	**52301181**	**1.20**
2009	**754224**	**807500**	**45941063**	**1.55**
2010	**767584**	**878500**	**54580860**	**1.60**
2011	**851251**	**991985**	**60925553.5**	**1.62**
2012	**828460**	**962384**	**75788623.7**	**1.26**
2013	**878507**	**1180447**	**78746806.3**	**1.49**
2014	-	-	-	-
2015	**814944**	**1350000**	**55381792.3**	**2.43**
2016	**813101**	**1925400**	**55162767.6**	**3.49**
2017	**1104574**	**2264000**	**59025654.2**	**3.83**
2018	**1141383**	**1932378**	**67052856.1**	**2.88**
2019	**1336506**	**2191259**	**87300932.6**	**2.51**

2020	-	-	-	-	-
2021	1405376	3616993	89526686.3	4.04	
2022	-	-	-	-	

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الحسابات الختامية للمدة 2004-2022.

الاستنتاجات:

1- تؤكد نتائج البحث صحة الفرضية بان الخطط التنموية رغم تبنيها اهدافا واضحة، فانها لم تحقق تاثيرا ملموسا في الحد من الفقر بسبب ضعف التنفيذ وغياب الاستهداف الدقيق للفئات الاشد فقرا مما يعزز الحاجة الى تبني سياسات اكثر تكاملا وشمولا لمعالجة الفقر على نحو مستدام.
2- يشير الانخفاض النسبي في نسبة الفقر من (22.4%) في عام 2007 الى (17.5%) عام 2023، الى وجود تحسن محدود في واقع الفقر الا ان استمرار وجود نسب مرتفعة يعكس محدودية فاعلية السياسات الحالية في القضاء على الفقر في ظل استمرار بعض التحديات خاصة بين الفئات الاكثر فقرا.
3- تركز الفقر بشكل اكبر في المحافظات الجنوبية، مما يدل على وجود تفاوت مكاني في التنمية وضرورة التمييز الجغرافي في السياسات
4- اثرت الصدمات مثل انخفاض اسعار النفط وجائحة كورونا وظهور داعش في تقويض الجهود الحكومية مما يبين هشاشة البنية الاقتصادية العراقية وعدم قدرتها على الصمود اما الازمات.

التوصيات:

1- اعادة هيكلة الاستراتيجيات التنموية لمكافحة الفقر، من خلال اعتماد نهج تشاركي يدمج مختلف الفاعلين (الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص)، مع مراعاة الفجوات التنفيذية التي واجهتها الاستراتيجيات السابقة، ووضع آليات متابعة وتقييم مستمرة لقياس الأثر الفعلي للبرامج.
2- تعزيز التمكين الاقتصادي للفئات الفقيرة والهشة، عبر توفير فرص عمل مستدامة، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوسيع برامج التمويل الميسّر، بما يسهم في تقليل الاعتماد على المساعدات الحكومية وبناء قدرات الإنتاج الذاتي لدى الفقراء.
3- تحسين جودة الخدمات الأساسية في المحافظات ذات نسب الفقر المرتفعة، خاصة في مجالات التعليم، والصحة، والإسكان، من خلال تخصيص موازنات تنموية عادلة ترتكز على الاستهداف
4- بناء منظومة حماية اجتماعية فعالة وقادرة على الاستجابة للصدمات، تشمل برامج مرنة قابلة للتوسيع السريع في أوقات الأزمات (مثل الأوبئة أو النزاعات أو الانخفاض الحاد في أسعار النفط)، لضمان عدم انزلاق مزيد من السكان نحو الفقر.
5- مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الاقتصادية، بوصفها شرطًا ضروريًا لإنجاح أي خطة تنموية، عبر إصلاح الجهاز الإداري والرقابي، وضمان الشفافية في تخصيص الموارد وتوزيعها.
6- تكثيف الجهود في رصد وتحليل البيانات المتعلقة بالفقر وتحديثها دوريًا، بما يضمن بناء قرارات وسياسات تستند إلى واقع دقيق ومعطيات واضحة، ويدعم التخطيط الاستباقي طويل الأمد.

المراجع:

1- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2003.
2- الجابري، قصي عبود فرج(2017)، عرض استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق2018-2022، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،العدد(55)
3- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، ط1 ،2010-2014.
4- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر2018-2022، 2018.
5- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، تقرير متابعة الاداء التنموي للعام الاول(2010) لخطة التنمية الوطنية(2010-2014)، 2011.
6- حافظ، حنان يونس ، عبد الزهرة فيصل يونس(2023)، واقع الفقر في العراق... التحديات والمقترحات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(76)
7- الخفاجي، راجي محيل هليل (2009)، قياس وتحليل ظاهره الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة1987-2007، رسالة ماجستير الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2009.
8- الخفاجي، مرتضى احمد سلمان (2023) دور التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الحد من ظاهرة الفقر- تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق رسالة ماجستير جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد.
9- راضي، مها علاوي ، سامية هاني عجيل(2024)، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة الفقر في العراق للمدة2003-2020، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد(6)، العدد(2)
10- رحيم، ورقاء محمد(2023) ، ظاهرة الفقر في العراق بعد عام 2003، مجلة جامعة الدفاع،العدد(4)
11- رشم، محمد حسن واخرون(2016)، ظاهرة الفقر في العراق واليات معالجتها (محافظة المثنى حالة دراسية)، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد(1)، العدد(28)
12- الرفيعي،افتخار محمد مناحي (2017)، مناخ الاستثمار في العراق- الواقع والطموح، المجلة العلمية لجامعة جيهان- السليمانية، المجلد(1)، العدد(3).
13- سردار،عبدالرحمن سيف (2015)، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، دار الراية، 2015.
14- الطائي،هيثم يوسف جليل (2023) حنان عبد الخضر هاشم الموسوي، قياس وتحليل العلاقة بين بعض السياسات الاقتصادية وظاهرة الفقر في العراق، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد(5)، العدد(1)
15- عبد، مهند خميس ، ناظم عبدالله عبد(2021)،قياس وتحليل اثر النمو الاقتصادي والفقر على التفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2019)، مجلة اقتصاديات الاعمال،المجلد(1) ، العدد(2)
16- عجمية، محمد عبدالعزيز واخرون(2013) التنمية الاقتصادية ومشكلاتها دار التعليم الجامعي .
17- غناوي،احمد عدنان (2019) فاعلية بعض السياسات التنموية للحد من الفقر- تجارب دولية مختارة مع اشارة خاصة للعراق بعد عام2003 اطروحة دكتوراه جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد.
18- فرج، خولة غريب (2017)، الفقر اسبابه واثاره نموذج حي طارق، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، العدد(36)
19- فريد، بختي وبهياني رضا(2018)، مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد(4).

20- النجفي، سالم توفيق ، احمد فتحي عبد المجيد(2008)، السياسات الاقتصادية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، ط1 □ مركز دراسات الوحدة العربية،
21- النعيم،عزيزة عبدالله (2009)، الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية دراسة اجتماعية لبعض الاحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، بيروت.
22- نور الدين،جهاد احمد (2020)□ دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة الفقر في مصر خلال الفترة1991-2018□ مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية□ المجلد(57)□ العدد(2)
23- E Philip Davis and Miguel Sanchez-Martine(2014),A review of the economic theories of poverty, National institute of economic Discussion Paper No.435,London.
24- Yekhlef.Souhil(2023) ,Measuring Poverty-Projections &Analyses on the Algerian Reality ,Journal of Economic Growth and Entrepreneurship,Vol(6),No(1).
25- Othmane Touat,Bilel Mecerhed(2020), Multidimensional Ooverty Index: a new perspective for poverty analysis Somme Evidences from Arab Countries, Economic Researcher Review,Vol.(8),No.(2).